وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريـــــخ

محاضرات في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي في الفترة المعاصرة

السنة الثالثة تاريخ عام (السداسي الأول)

الدكتور: جمال زواري أحمد

السنة الجامعية: 2023/2022م – 1445/1444هـ

تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي في الفترة المعاصرة

الفهرس

أولا: مدخل مفاهيمي: ص4

1 – تعريف الفكر: ص4

2 – تعريف علم الاجتماع: ص4

3 – تعريف الفكر الاجتماعي: ص4

4 – تعريف السياسة: ص4

5 – تعريف الفكر السياسي: ص5

ثانيا: نبذة عن الفكر الاجتماعي والسياسي في العصور القديمة: ص6

1 – الفكر الاجتماعي والسياسي في الحضارة الفرعونية: ص6

2 – في حضارة بلاد ما بين النهرين: ص6

3 – في الحضارة الصينية القديمة: ص7

4 – في الحضارة اليونانية: ص7

5 – في الحضارة الرومانية: ص9

ثالثا: تاريخ الفكر الاجتماعي: ص11

1 – الفكر الاجتماعي في أوروبا في القرون الوسطى وفي عصر النهضة: ص11

2 – الفكر الاجتماعي الإسلامي: ص15

3 – الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون: ص17

4 – نظرية العقد الاجتماعي: ص19

5 – الفلسفة الماركسية: ص21

6 – النظريات الاجتماعية المعاصرة: ص23

رابعا: تاريخ الفكر السياسي: ص27

1 – تاريخ الفكر السياسي في عصر النهضة: ص27

2 – الفكر السياسي الإسلامي: ص29

3 – نظرية الدولة عند ابن خلدون: ص32

4 – الفكر السياسي في عهد الثورة الفرنسية: ص36

5 – النظريات السياسية المعاصرة: ص39

6 – النظام العالمي الجديد: ص44

قائمة المصادر والمراجع: ص48

أولا: مدخل مفاهيمي

1- تعريف الفكر:

الفكر لغة: هو إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول، ويقال في الأمر فكِّر: نظر تروى، والفكرة: الصورة الذهنية لأمر ما.

الفكر اصطلاحا: هو التأمل وإشغال العقل في ماهية الأشياء المعنوية والحية للوصول إلى الحقيقة اليقينية، وهو أيضا إعمال الخاطر في شيء، وإمعان النظر والتأمل في ماهية الأشياء.

2 – تعريف علم الاجتماع:

هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والحوادث الاجتماعية (أو المجتمعية) دراسة موضوعية تحليلية، الهدف منها استخلاص القوانين التي تخضع لها تلك الظواهر والحوادث.

3 – تعريف الفكر الاجتماعي:

هو تلك الأنشطة والفعاليات والممارسات وأشكال التفكير البسيط التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ بداية نشأتها، والتي ما لبثت أن تطورت وتنامت بالتدريج، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وشكلت في نهاية المطاف ما صار يسمى الآن بـ(علم الاجتماع).

4 – **تعريف السياسة:**

السياسة لغة: من فعل السائس، وهو من يقوم على الدواب ويروضها يقال: ساس الدابة يسوسها سياسة، وهي أيضا بمعنى: القيام على الشيء بما يصلحه، يقال: ساس الأمر سياسة: إذا دبَّره، وساس الوالي الرعية: أمرهم ونهاهم وتولَّى قيادتهم.

السياسة اصطلاحا: هي علم دراسة الدولة والسلطة ومؤسساتها وعلاقاتها مع بعضها ومع المجتمع أو القوى السياسية الخارجية، والسياسة فن إدارة الدولة ومزاولة السلطة لتحقيق مصالح المجتمع، وحل الخلافات وتحقيق الانسجام بين الحكام والمحكومين وفق قاعدة الحقوق والواجبات، وتحقيق مصلحة الدولة في علاقاتها مع القوى الخارجية.

5 – تعريف الفكر السياسي:

هو الذي يهتم بتلك الأفكار والمفاهيم التي تبحث في الظواهر السياسية، وتحاول التعرف عليها وصفا ودراسة وتحليلا، في سبيل تكوين مفهوم محدد عن هذه الظاهرة أو تلك، ومن ثم الانتقال عبر سلسلة من الارتباطات بظواهر اجتماعية أخرى، إلى محاولة للتعميم قد تساعد على التنبؤ.

ثانيا: نبذة عن الفكر الاجتماعي والسياسي في العصور القديمة:

1- الفكر الاجتماعي والسياسي في الحضارة الفرعونية:

عرفت الحضارة الفرعونية الكتابة الهيروغليفية، وهم أول من قسم السنة إلى اثني عشرة شهرا، واليوم إلى أربعة وعشرون ساعة، وغيرها من الاكتشافات والتنظيمات، أما من الناحية الاجتماعية فقد كان المجتمع المصري القديم يتألف من طبقتين هما:

- **الطبقة الحاكمة:** وهي أقلية تتشكل من موظفي الإدارة والكتبة.
- **طبقة عامة الشعب:** وهي تتكون من الفلاحين والتجار والصناع.

أما في مجال السياسة ونظام الحكم فقد كان يتكون من:

- **الملك أو الفرعون:** وهو كنية الملك في مصر القديمة وتعني البيت الكبير، ومع مرور الزمن أعطى الفرعون لنفسه صفات إلهية حتى أصبح يتصرف في كل شيء وبيده الأمر والنهي وله كل خيرات الأرض.
- **البلاط الملكي:** الذي كان يزخر بحاشية ضخمة والكثير من العمال والخدم لكل منهم مهمته وعمله الخاص.
- **الأمراء:** الذين يعيّنهم الفرعون ويختارهم بنفسه مع كبار الموظفين والوزراء والكهنة وقادة الجيش، كما يعيّن على كل إقليم حاكما يشرف على القضاء وجباية الضرائب والأعمال الكتابية.

2- في حضارة بلاد ما بين النهرين:

وهي حضارة بلاد الرافدين أو العراق القديم والتي ارتبطت بنهري دجلة والفرات، والتي امتازت بالكتابة المسمارية وتشريع حامورابي، وقد مرّت عليها خمس دول هي:

- **السومريون:** 3200ق.م والذين مروا بعهدين عهد المدن المستقلة وعهد الدولة الموحدة.
- **الأكاديون.**
- **البابليون:** الذين استقروا ببابل وقد كانت هذه المرحلة (مرحلة البابليين) هي الأهم في حضارة بلاد الرافدين خاصة في عهد الملك **حامورابي (1710- 1670ق.م).**
- **الأشوريون:** وقد تكونت دولتهم داخل دولة حامورابي حوالي 1775ق.م.
- **الكلدانيون:** قامت سنة 612ق.م وقد سقطت على يد قورش الفارسي سنة 589ق.م.

3- في الحضارة الصينية القديمة:

ارتبطت الحضارة الصينية القديمة في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي بشخصية المعلم والفيلسوف والحكيم **كونفشيوس (551 - 477ق.م)**، والذي قدَّم في كتبه الخمسة إسهامات عديدة في ذلك، وهو يرى أن تنظيم السلطة لا يتحقق إلا بالإقناع والقبول واحترام ممارسيها، على أن يدّعم الحاكم بعناصر: الاقتصاد والجيش وثقافة الشعب، كما يرى أن الرقابة ضرورية على السلطة لتفادي الانحرافات، ويفضّل الحكم القائم على الفضيلة والخير بدل التركيز على نظام الحكم القائم على القانون المفروض بالقوة والقهر، وأن القلب هو مصدر الخير وهو أساس بناء الدولة والحكم، فإذا صلح الفرد صلحت الحكومة والعكس، وقد قام كونفشيوس بعدة إصلاحات في الدولة والمجتمع حتى سمّي بالمصلح أو بالمعلم الكبير.

4- في الحضارة اليونانية:

كذلك فإن الحضارة الإغريقية ارتبطت بدورها في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي ببعض المفكرين والفلاسفة الذين كان لهم دور كبير ومساهمة فاعلة في ذلك، استمر حضورهم الفكري والفلسفي إلى يوم الناس هذا، ويأتي على رأس هؤلاء:

4 – 1: أفلاطون (347-427ق.م):

يعتبر أفلاطون أحد معلمي الفلسفة الاجتماعية والسياسية الغربية، ومن أعظم المفكرين الإغريق حيث ترك العديد من المؤلفات ناهزت الأربعين فصَّل من خلالها فكره وآراءه الاجتماعية والسياسية، منها: **الجمهورية، رجل الدولة، القوانين أو النواميس** وغيرها، وقد طرح أفلاطون الكثير من الآراء في الاجتماع والسياسة في كتبه سالفة الذكر منها: أنه قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- **طبقة الحكام:** ومهمتها الرسمية السهر على المصلحة العامة، وهي أهم الطبقات في اعتقاده لأنها تمثل الفلاسفة الحكماء وهم بذلك نخبة المجتمع.

- **طبقة الحراس أو المحاربين:** مهمتها الدفاع عن الدولة والمجتمع وتتمثل فيهم الشجاعة والفضيلة.

- **طبقة العمال والفلاحين أي المنتجين:** مهمتها تأمين ما يحتاجه المواطنون، ويضاف إليهم العبيد والأجانب، ويمنع أن يكون اليوناني عبدا.

وأعطى أفلاطون لكل طبقة وظيفة أساسية، وشبه هذه الطبقات بالمعادن، فشبه الطبقة الأولى (الحكام) بالذهب، والثانية (الحراس) بالفضة، والثالثة (العمال) بالنحاس.

أما في المجال السياسي فقد رتَّب أفلاطون نظام الحكم المفضل عنده في أنواع الحكومات التالية:

- **الحكومة الأرستقراطية:** وهي حكومة الممتازين والحاكم فيها فيلسوف.
- **الحكومة التيموقراطية:** وهي حكومة الأقلية العسكرية.
- **الحكومة الأليجارشية:** وهي حكومة الأقلية الغنية.
- **الحكومة الديمقراطية:** وهي حكومة الشعب.
- **حكومة الطغيان أو الحكومة الاستبدادية:** وهي التي تكون عند فساد الديمقراطية وانتشار الفوضى في المجتمع كما يقول.

وهذه الأشكال من الأنظمة والحكومات حسب رأي أفلاطون تشكل دائرة مغلقة ومتعاقبة الواحدة تلو الأخرى وإن كان يفضل النظام الأرستقراطي.

4 – 2: أرسطو (384- 322ق.م):

وهو تلميذ أفلاطون وترك بدوره الكثير من الآثار المتعلقة بالفلسفة والفكر الاجتماعي والسياسي، ومن آرائه في ذلك:

- أن الإنسان حيوان اجتماعي وسياسي كما سمّاه يعيش في جماعة تبدأ بالأسرة لتنتهي بالمدينة أو الدولة مرورا بالمجتمع والقرية.
- أن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأساسية وهي أولى من الفرد عنده ولها روابط رئيسية تتمثل في ثلاثة عناصر هي: الزوج والزوجة، الآباء والأبناء، العبيد والسادة.
- أن المدينة هي غاية المجتمع ولا يمكن أن تكون المدينة صالحة إلا إذا كانت محدودة السكان ومحصنة ضد الأعداء، وتتألف من عدة طوائف كالعمال والفلاحين والكهنة والحكام.

كما ميّز أرسطو بين نوعين من الحكومات: **الحكومة الصالحة** وهي التي تحقق سيادة القانون وبسيادته يسود العدل وقسمها إلى:

- **الحكومة الملكية الدستورية:** وهي حكومة الفرد الفاضل العاقل العادل.
- **الحكومة الأرستقراطية:** وهي حكومة الأقلية العادلة أي النخبة التي تحتكر السلطة والعلم.
- **الحكومة الديمقراطية:** وهي حكومة الأغلبية الشعبية حيث يعتبرها من الأنظمة البناءة.

أما **الحكومة الفاسدة** فيقسمها إلى ثلاثة أنواع كذلك وهي:

- **الحكومة الطاغية:** وهي حكومة الفرد الاستبدادي والناتجة عن فساد الحكم الفردي الملكي.
- **الحكومة الأليجارشية:** وهي حكومة الأقلية الغنية وهي نتيجة فساد الحكم الأرستقراطي.
- **الحكومة الديماغوجية:** وهي حكومة العامة المتبعين أهواءهم أو حكومة الغوغاء وهي ناتجة عن فوضى الديمقراطية.

5- في الحضارة الرومانية:

لم يكن الفكر الاجتماعي والسياسي الروماني في مستوى مثيله في الحضارة اليونانية، حيث امتازت الحضارة الرومانية بالانتصارات العسكرية والتوسعات الجغرافية والنفوذ السياسي على مستوى حوض البحر المتوسط، كما كان لها مساهمة في الميدان القانوني، حيث تركزت الجهود فيها على إقرار النظام وسن التشريعات والقوانين التي من شأنها الحفاظ على وحدة الإمبراطورية، وتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، وقد عرفت هذه الحضارة في عصورها الثلاثة: **العصر الملكي (754- 509ق.م)، العصر الجمهوري (509- 27ق.م)، العصر الإمبراطوري (27ق.م - 565م)** كذلك العديد ممن اهتموا بالفكر الاجتماعي والسياسي، ولعل من أهمهم:

5 – 1: ماركوس توليوس شيشرون (106- 43ق.م):

الذي كان محاميا مقتدرا ولعل أهم كتبه التي تضمنت أفكاره وآراءه هي: **كتاب الجمهوري، وكتاب الخطيب**، ومن أفكاره:

- أنه يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر.

– أن الناس جميعا مهما كان جنسهم لهم نفس القدرة على اكتساب الخبرات التي يكتسبها غيرهم، وأنهم جميعا متساوون في القدرة على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ.

– فضّل شيشرون الملكية كنظام خالص، وداخل هذا النظام المشترك خصص مكانا للرجل الفاضل أو الحكيم، ونادى بالدستور المختلط الذي يدمج بين الملكية الفردية والأرستقراطية والديمقراطية في الممارسة العملية.

5 – 2: سينيكا (4ق.م– 65م):

الذي عمل كمربي ثم أصبح وزيرا لنيرون، وهو ما جعل البعض يحكم عليه بالتناقض، حيث كان يخطب في الناس معبرا عن أفكاره ومدافعا عن الدستور الثنائي أي تقسيم السلطة بين الأمير ومجلس الشيوخ، ومنتقدا فساد الحكم وحب الناس لمصلحتهم الخاصة، في حين كان يمارس السياسة كوزير مع حاكم مستبد كنيرون، وتتلخص آراء وأفكار سينيكا في الاجتماع والسياسة في كتابيه: **المبادئ الأخلاقية، والمحاورات الاثني عشر**، ومن آرائه:

– أن الحكومة هي وليدة الشر البشري وحده، وهي الوسيلة الإلهية لحكم الجنس البشري، وهم مطالبون بطاعتها والامتثال لأوامرها.

– أن الحكومة المصلحة هي الحكومة التي يتحلى فيها أبناء الشعب بالأخلاق الفاضلة، وتستند في تسيير الشؤون العامة على التعاليم الدينية.

ثالثا: تاريخ الفكر الاجتماعي

1 – الفكر الاجتماعي في أوربا في القرون الوسطى وفي عصر النهضة:

1 – 1: في القرون الوسطى:

دامت العصور الوسطى عشرة قرون تقريبا، من القرن الخامس الميلادي إلى القرن الخامس عشر، وقد حدثت تغييرات مهمة في المجتمعات الأوربية في هذه الفترة، بعد المساعي الحثيثة لرجال العصور الوسطى لمحاولات إصلاح ما أفسده البرابرة في غزواتهم، وهو الأمر الذي أحدث حركة فكرية كانت ذات طابع عملي مهّدت لعصر النهضة بعد ذلك، حيث كان لهؤلاء دور في تطوير ما يسمى بعلم الاجتماع الوصفي، بسبب التوسعات التي أتاحت لهم فرصة التعرف على عادات وتقاليد الشعوب المختلفة، وقد تميزت هذه الفترة الوسيطة بظهور شخصيتين مهمتين كانت لهما مساهمة بارزة بآرائهما في صياغة الفكر المسيحي، متأثرين بالفلسفة اليونانية وفكر أبرز فلاسفتها: أفلاطون وأرسطو على وجه التحديد:

أ – القديس أوغسطين(345 – 430م):

لم يتقيد أوغسطين بآراء اليونانيين بالرغم من تأثره بأفلاطون، وسعى في القرن الخامس الميلادي إلى صياغة الفكر المسيحي، حيث انبرى في كل آرائه وكتبه منافحا عن الديانة المسيحية والمبادئ الأخلاقية التي جاءت بها، خاصة بعد ظهور التأويلات التي تؤكد أن خراب روما ونكبتها سنة 410م إنما يعود إلى تخلي روما عن وثنيتها واعتناقها المسيحية.

وقد تجلت أفكار أوغسطين في كتبه:**(مدينة الله)**،**(الحياة السعيدة)**،**(الرد على الآكاديين)**،**(خلود النفس)**، وهي في عمومها يغلب عليها الطابع الديني الأخلاقي تقريبا باعتباره شخصية دينية مسيحية، ومن آرائه:

– أن المجتمع البشري ليس جمعا من الناس كيفما اتفق، وإنما هم جماعة من أفراد البشر يشتركون في الأفكار والعواطف، ويؤلفون وحدة معنوية تقوم على الرضا والمحبة، وتهدف إلى غايات مشتركة.

– أن أساس الحياة الاجتماعية يستند إلى القانون الطبيعي وهو قانون يكتشفه أفراد البشر جميعا بالعقل ويحترمونه، والقانون الوضعي الذي اقتضته الضرورة وتؤيده القوة لتوفير الأمن، وهو الأمر الذي يدفع إلى إقامة السلطة الزمنية أي الحكومة.

– أن للإنسان محبتان: محبة الذات ومحبة الله، وقد نشأت عنهما مدينتان ترجع إليهما سائر المجتمعات البشرية، وهما: المدينة الأرضية والمدينة السماوية والتي سماها مدينة الله، المدينة الأولى شريرة ناقصة والثانية خيّرة إيجابية كاملة، وبينهما حرب حتى نهاية العالم، أي أن هذين المدينتين في حالة تنافس واحتكاك، حيث تقف مدينة الأرض إلى جانب الحوافز والدوافع التي تهدف إلى السلطة والتملك، وتقف مدينة الله إلى جانب السلام السماوي والخلاص الروحي، وهو يرى أن الدولة يتعين عليها أن تكون مسيحية(دينية)، حيث يرى أن العدالة لا يمكنها أن تتحقق ما دامت الدولة غير مسيحية(دينية)، لذلك فإن أفكار أوغسطين رغم مثاليتها فقد كانت ملهمة لمعظم الكتاب المسيحيين كاثوليكا وبروتستانت.

ب – القديس توما الإكويني(1224 – 1274م):

بعد وفاة أوغسطين لم تشهد أوربا تقريبا ظهور شخصية ذات فكر مؤثر إلا بعد سبعة قرون عندما ظهر القديس توما الإكويني في القرن الثالث عشر الميلادي، والذي كان متأثرا بفلسفة أرسطو التي حاول أن يكيفها مع الديانة المسيحية، كما تأثر بالفيلسوف الإسلامي ابن رشد رغم عدائه للإسلام بعد حركة الفتوحات الإسلامية، ولشدة تأثيره في الفكر المسيحي في القرون الوسطى الحديثة ظهر اتجاه في الفلسفة المسيحية الكاثوليكية يسمى باسم الطوماوية أو التوماوية نسبة لتوما الإكويني هذا، وبالرغم أنها لقيت معارضة شديدة في مرحلة الإصلاح الديني البروتستانتي لكنها عاودت الظهور باسم الطوماوية الجديدة في منتصف القرن التاسع عشر، حيث اهتم هذا المذهب بدراسة فلسفة توما الإكويني واعتبارها كأيديولوجية معاصرة للكنيسة الكاثوليكية المناهضة للشيوعية، وقد جمعت أفكار توما الإكويني في كتابين هما:**(المجموعة اللاهوتية وشرح الأحكام)**،**(مجمل الديانة وحلم الأمراء)**، ومن آرائه:

– أن المجتمع البشري هو عدد من الأفراد يعيشون في إطار نظام ويسعون نحو أهداف واحدة وغايات مشتركة، وقد تأثر توما في نظرته هذه للمجتمع برأي أرسطو الذي وصف المجتمع بأنه عبارة عن تبادل خدمات بغية الوصول إلى حياة كريمة.

– القانون عند توما الإكويني جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، وقسمه إلى: قانون أزلي، وقانون طبيعي، وقانون إلهي، وقانون إنساني أو بشري.

– الحكومة المفضلة عند توما هي حكومة الفرد أو الحكم الأرستقراطي، فهي مطابقة للطبيعة، فجسم الإنسان تديره النفس، والأسرة يديرها الأب، والعالم يديره الإله، وعلى هذا الأساس فالدولة يجب أن يحكمها كذلك فرد واحد.

– يرى توما أن وظائف الدولة تنحصر في تحقيق الأمن والطمأنينة وحماية الأفراد من المخاطر والجوع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بواسطة التشريعات، وتحقيق الأخلاق للمجتمع البشري حسب الكنيسة، وحماية الدولة للدين والمحافظة على سياسة الكنيسة.

1 – 2: في عصر النهضة:

عاشت أوروبا طيلة القرون الوسطى تحت سيطرة الكنيسة، التي هيمنت على مختلف جوانب الحياة، واحتكرت تقريبا العلم والفكر والتعليم، وفرضت قيودا على حرية الفكر والبحث العلمي، كما أنها اتهمت بالهرطقة كل من يخالف تعاليمها ويشكك في تفسيراتها وآرائها العلمية والدينية، وأنزلت به العقاب الصارم، حيث أحبطت الكثير من محاولات التجديد في الفكر باعتبارها مساسا بالمسيحية، فعمّ الركود الفكري والتخلّف العلمي والظلم السياسي والاجتماعي كافة أرجاء القارة، وساد الجهل بين الناس، إذ لم يكن التعليم متاحا للجميع الذي كان كنسيا بحتا، بل لم ينتفع الجمهور الأوروبي العام حتى من اللغة اللاتينية، لأنها كانت محتكرة بدورها من طرف الكنيسة ورجالها، الأمر الذي ولّد احتقانا كبيرا لدى الشعوب الأوروبية، وبدأت تظهر روح الرفض لهذا الواقع المتخلف والمظلم والتمرّد علية، خاصة من العلماء والأدباء والفنانين، ممّا جعل الأوضاع تبدأ في التغيّر شيئا فشيئا، حينما برزت عقلية جديدة تؤمن بإمكانية التقدم والنهوض، وبقدرة الإنسان الأوروبي على تحقيق ذلك، وقد ظهرت بوادرها في القرن الثالث عشر، وأخذت مظاهرها

تبرز وتتوسع بشكل متدرج، حيث بدأ التفكير يتحرر من قيود العصور الوسطى التي فرضتها الكنيسة بالقهر والإكراه، فظهرت حركة أدبية عرفت **بالحركة الإنسانية**، وعرف المنشغلون بها بالإنسانيين، الذين تمثل عملهم في الاهتمام بحياة الإنسان بعد أن تناستها وأهملتها القرون الوسطى، حيث اهتم الإنسانيون بالبحث والتنقيب عن الحقائق في كنوز المعرفة القديمة اليونانية والرومانية، واشتغلوا بجمع المخطوطات القديمة ودراستها والتعليق عليها، إضافة إلى تأثر بعضهم كذلك بالموروث العلمي للحضارة العربية الإسلامية، كما ازداد عدد المقبلين على تعلّم اللغة اللاتينية واليونانية لتفسير ما جاء في هذه المخطوطات، ثم اتجه الإنسانيون إلى إحياء اللغات القومية واستعمالها كالإيطالية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية وغيرها، كما أن سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين سنة 1453م ونزوح العديد من العلماء منها إلى إيطاليا، حاملين معهم تراث اليونان، ساهم بدوره في التعجيل بالتحول والانتقال في أوروبا، والدخول في عصر جديد أطلق عليه اسم **عصر النهضة**، التي قامت على أيدي الكثير من الأعلام الذين برزوا في ميادين الفكر والعلم والأدب والفن، نذكر منهم:

أ – دانتي اليجييري (1265 ـ 1321م):

بالرغم من أن الكثير من أفكار دانتي تنتمي في حقيقتها إلى العصور الوسطى المتأخرة، إلا أن الثورة اللغوية والأدبية والقومية التي استحدثها، قد جعلته أول رائد لعصر النهضة الأوربية، ومن أهم كتبه التي عبّر من خلالها عن آرائه وأفكاره الاجتماعية والسياسية كتاب**(الملكية)** وهو عبارة عن رسائل فلسفية وسياسية نادى فيها بضرورة وجود سلطة زمنية دنيوية وسلطة روحية دينية، ومن أشهر ما كتب دانتي وهو في المنفى كتابه**(الكوميديا الإلهية)** وهو عبارة عن تصور للحياة الآخرة، حيث تخيّل أنه زار الجنة والنار وصوّر يوم القيامة، كما أن لدانتي مؤلف آخر هو **(الوليمة)** وهو كتاب يعالج المسائل السياسية وقضايا اجتماعية متعلقة بالحب والأخلاق.

ب – فرانشيسكو بترارك (1304 – 1374م):

كان بترارك من أوائل المتحمسين من الإنسانيين في جمع المخطوطات اللاتينية القديمة، كما يعد من أوائل من عمل على إحياء الأدب الكلاسيكي، الأمر الذي جعل بعض النقاد يبدأ عصر النهضة الأوروبية من أدب بترارك بدل دانتي الذي يعدونه أقرب إلى العصور الوسطى منه

إلى عصر النهضة، حيث يعتبر بترارك من أهم أعلام عصر النهضة الذين اكتشفوا حضارة الرومان وثقافتهم وأدبهم وتاريخهم، ومجّدوها وزيّنوها لمعاصريهم كمثل أعلى يحتذى، حتى أصبح أكبر داعية لإحياء الآداب والأفكار القديمة في أوروبا.

ج – جيوفاني بوكاشيو (1313 – 1375م):

هو ثالث الثلاثة الذين وضعوا أساس عصر النهضة الأوروبية في القرن الرابع عشر مع دانتي وبترارك، فقد عاصر بوكاشيو بترارك وحاكاه في شغفه بدراسة آداب وأفكار القدامى، وأحرز شهرته العظيمة من مائة قصة وضعها والتي تعرف باسم:**(الأيام العشرة)** على أساس أن سردها يستغرق عشرة أيام، يظهر فيها احتقاره لخرافات العصور الوسطى وتقاليدها البالية.

د – إراسموس (إرزم) الروتردامي(1466 – 1536م):

الذي اتخذ لنفسه اتجاها مختلفا عن غيره من الإنسانيين في الدراسة الإنسانية والتأليف، وكان يسخر من العصور الوسطى، ويرى أنها عصر جهل وتخلّف، كذلك كان يهزأ من مدرسة الفلسفة، واتخذ لنفسه أسلوب الكتابة اللاتينية المعقدة ذات الدراسة المتعمقة، كما كان يدعو إلى إصلاح العقيدة وإصلاح الإكليروس(رجال الدين) عن طريق التهذيب والتعليم والمناقشات السلمية، وقد ألف كتابه**(سفر الفروسية المسيحية)** عن الأساليب التي يمكن أن يشارك بها الإنسان الأوروبي في المسائل الاجتماعية والسياسية دون أن يسيء إلى المسيحية.

<u>2 – الفكر الاجتماعي الإسلامي:</u>

ظهرت عدة شخصيات إسلامية ساهمت في تطور الفكر الاجتماعي من خلال آرائها وأفكارها وفلسفتها، منهم:

2 – 1: أبو نصر الفارابي (870 – 950م):

يعتبر الفارابي من أصحاب الفكر العقلي الفلسفي الإسلامي في العصور الوسطى، التي تميزت بازدهار العلم والمعرفة الإسلامية خاصة المعرفة العقلية، على عكس أوروبا حينها، وقد اهتم الفارابي اهتماما بالغا بالفكر والفلسفة اليونانية خاصة كتابات أفلاطون وأرسطو، التي حاول أن يكيفها مع الفكر الإسلامي، وقد عرف بإنتاجه العلمي والفكري الغزير في شتى أنواع العلوم، وقد تناول في كتبه المنطق والطبيعيات والنواميس والأخلاق وما بعد الطبيعة، ولعل أشهر كتبه

كتاب **(المدينة الفاضلة)** أو**(آراء أهل المدينة الفاضلة)**، حيث اهتم بالاجتماع الإنساني، ووصف طبقات المجتمع وشرائحه، وتناول المسائل الإلهية، كما عالج حاجة الناس إلى الاجتماع والتعاون، وفكرة شروط الرئيس ودوره في المدينة، وفكرة الحاجيات المشتركة بين أهل المدينة، كما يرى الفارابي أن الإنسان يميل بطبعه إلى الاجتماع مع الآخرين، حيث لا يستطيع أن يحقق حاجياته بمفرده، لذلك فهو بحاجة إلى من يكمله في تحقيق الحاجيات والمنافع، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن سكن مجاور لهؤلاء الناس ويسمى بالتالي الحيوان الإنسي أو الحيوان المدني، كما قسم الفارابي المجتمعات إلى قسمين:

- **المجتمعات الكاملة:** وهي ثلاثة أنواع: **المجتمعات العظمى** وهي أكمل المجتمعات، و**المجتمعات الوسطى**، و**المجتمعات الصغرى**.
- **المجتمعات غير الكاملة أو الناقصة.**

أما المدينة الفاضلة فقد شبهها الفارابي بأعضاء الجسم التام والصحيح، والذي تتعاون أعضاؤه فيما بينها لتقوم بوظائفها على أحسن ما يرام، وكل عضو يقوم بوظيفة معينة لتستمر الحياة، ومضاداتها هي: **المدينة الجاهلة، والمدينة الفاسقة، والمدينة المتبدلة، والمدينة الضالة، والنوائب.**

وفي كتابه **(فصول منتزعة)**، يقسم الفارابي البنيان الاجتماعي إلى خمسة أجزاء:

الأفاضل: وهم الحكام والمتعقلون وذوو الآراء في الأمور العظام، ومن كان في عدادهم.

ذوو الألسنة: من خطباء وبلغاء والشعراء...ومن جرى مجراهم.

المقدّرون: وهم الحُساب والمهندسون والاطباء...

المجاهدون: الجند والعسكر...

الماليون: وهم مكتسبو الأموال من فلاحين ورعاة وباعة...

2 – 2: ابن رشد (1126 – 1198م):

يعتبر ابن رشد كذلك كالفارابي من الفلاسفة المسلمين الذين تأثروا بالفكر اليوناني خاصة كتابات أفلاطون وأرسطو، وهو الأمر الذي رفضه الغزالي بشدة وانتقدهم ورد عليهم في كتابه(تهافت الفلاسفة)، الأمر الذي جعل ابن رشد يرد على كتاب الغزالي هذا في كتابه**(تهافت التهافت)**، وقد جعل هذا الاهتمام بالفلسفة اليونانية ابن رشد يسمى بالشارح الأعظم، وقد كان ابن

رشد مفكرا وعالما موسوعيا لم يقتصر اهتمامه ونبوغه في الفلسفة فقط بل امتد إلى الفقه والأصول والطب والأدب وعلم الكلام والجدل والمنطق، لذلك ترك تراثا علميا وفلسفيا غزيرا باعتباره جمع بين مجالات الفلسفة والعلوم الطبيعية والدين، وقد حاول ابن رشد بدوره التوفيق بين الفلسفة أو الحكمة كما سماها وبين الشريعة الإسلامية، خاصة في كتابه(**فصل المقال ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**)، حيث يرى أن الإسلام حق، وما يؤدي إليه النظر الفلسفي حق، والحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له، إلا أن في الشرع ظاهرا وباطنا، الأمر الذي جعل أن هناك تفاوتا في العقول، وعلى هذا الأساس قسم الناس إلى ثلاثة أصناف وهي:

- **برهانيون:** الذين لا يصدقون إلا بالبرهان واليقين.
- **جدليون:** وهو المتكلمون كالمعتزلة والأشاعرة الذين يجاورون اليقين ولا يبلغونه كما قال.
- **خطابيون:** وهو جمهور العامة من الناس الذين يكتفون بالظن.

محاولات التوفيق أو التلفيق هذه بين الشريعة والفلسفة أو الحكمة كما سماها هي التي أثارت الكثير من علماء الإسلام على ابن رشد وفكره وكتبه، رغم شدة ذكائه وموسوعيته.

3 – الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون (1332 – 1406م):

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون العالم والمؤرخ والقاضي ورائد علم الاجتماع، الذي ترك تراثا علميا وفكريا ما زال حضوره ممتدا حتى اليوم، جمع في حياته بين العلم والكتابة والتنظير والتجربة والممارسة، حيث تولى التدريس والسفارة والوزارة والقضاء، وهو الأمر الذي أكسب حياته الكثير من الثراء الفكري، حيث شكلت **مقدمته** في **علم العمران** كما سماه قاعدة معرفية لكثير من المفكرين والفلاسفة والباحثين الاجتماعيين في الشرق والغرب، والمقدمة في الحقيقة هي عبارة عن مدخل موسع لمؤلفة الشهير(**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**)، تناول فيها أي المقدمة عددا من القضايا والظواهر الاجتماعية، جعلت منه المؤسس الفعلي والحقيقي لعلم الاجتماع أو **علم العمران البشري**، وقد سبقت أفكاره وآراؤه الاجتماعية أفكار وآراء الفرنسي **أوغست كونت** الذي ارتبط به تأسيس علم الاجتماع في المصادر الغربية، فقد كان ابن خلدون مدركا غاية الإدراك عند كتابته للمقدمة أنه يؤسس لعلم جديد سماه(علم العمران البشري) وهو علم الاجتماع الإنساني، حيث يقول

عنه:"وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد الأخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا، وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة، أعثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص".

وقد تناول ابن خلدون في مقدمته عدة أنواع من العمران البشري أو الاجتماع السياسي التي قسمها إلى ما يلي:

- **العمران البشري:** المتعلق بالمجتمع وطبيعته وأثر البيئة الجغرافية.
- **العمران البدوي:** الذي يتناول القبائل والأمم الوحشية كما سماها، وهو يعتبر هذا النوع من العمران سابق لكل الأنواع الأخرى.
- **العمران الحضري:** تعرض فيه إلى نشأة المدن والأمصار.
- **العمران السياسي:** تناول فيه مسائل السياسة والدولة ونظم الحكم.
- **العمران الاقتصادي:** تناول فيه المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وأنواعها.
- **العمران الفكري والثقافي:** تناول فيه العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه والأدب وأنواعه.

كما عالج ابن خلدون في المقدمة الكثير من الظواهر الاجتماعية، وقدّم خلالها عدة آراء في الفكر الاجتماعي منها:

- أن الإنسان مدني بطبعه حيث كان الإنسان مركز الفكر الخلدوني والبيئة أحد أهم مصادر التفكير لديه في تحليله للظواهر الاجتماعية المختلفة.
- يؤكد ابن خلدون على ضرورة الاجتماع البشري لسببين اقتصادي ودفاعي، فالإنسان في أمس الحاجة إلى الغذاء، وبما أن قدراته لا تكفي لكي يوفر حاجته بمفرده فهو بحاجة إلى الآخرين، ومن جهة أخرى كذلك هو في حاجة إلى أبناء جنسه للتعاون على الدفاع عن بعضهم البعض من الأخطار المختلفة.
- يؤكد ابن خلدون أن هذا الاجتماع البشري لا يستقيم إلا بقيام سلطة لتنظيمه وضمان استقراره، وأن وازع هذا الاجتماع قد يقوم على العصبية أو الدين أو العقل أو نتيجة احترام أحد الشيوخ.

– خلص ابن خلدون إلى أن المجتمع البشري يمر بثلاثة أطوار مثل الكائن الحي تماما، حيث يمر: **بطور الطفولة(النشأة والتكوين)، وطور الشباب والنضج والرجولة(الازدهار)، وطور الشيخوخة(الهرم)**، فمرحلة النشأة لدى الكائن الحي تقابلها حياة البداوة التي تقوم على العصبية، ومرحلة النضج التي تقابلها مرحلة التحضر والتي تكتمل شروطها برسوخ دعائم الملك، ومرحلة الشيخوخة التي تقابلها مرحلة الهرم عندما يدب الفساد في نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

– يعتبر ابن خلدون من أوائل من تطرق إلى ظاهرة التقليد كظاهرة اجتماعية، وأشار إلى أنها قديمة قدم الإنسان نفسه والتي ملخصها أن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده.

– أكد ابن خلدون كذلك على أن المجتمعات البشرية في تطور دائم مثل الأشياء الطبيعية.

– أشار ابن خلدون إلى تأثير المناخ على ألوان البشر وأخلاقهم وطباعهم.

– أكد ابن خلدون كذلك على الأثر السيئ للظلم بشتى أنواعه على العمران وأنه مؤذن بخرابه.

4 – نظرية العقد الاجتماعي:

ظهرت نظرية العقد الاجتماعي كرد فعل على فكرة القانون الطبيعي التي كانت سائدة في بداية العصور الحديثة، والتي تقوم على الاعتراف بوجود عنصر أو حالة طبيعية كان الأفراد يعيشونها قبل تكوينهم للمجتمع السياسي، وقبل ظهور الدول، وأن الأفراد في هذه الحالة كانوا يعيشون وفق قواعد القانون الطبيعي الذي يمثل تلك القواعد التي يمليها العقل وتوافق الأخلاق، وأن هذا القانون كان ينسجم مع فطرة الإنسان وطبيعته.

وللرد على هذه الفكرة حاولت نظرية العقد الاجتماعي إعطاء تفسير مدني أو اجتماعي للدولة والسلطة السياسية بدلا من التفسير الديني أو الطبيعي، ويعود مفهوم نظرية العقد الاجتماعي إلى الفلسفة الكلاسيكية والتي يعد أفلاطون وأرسطو أبرز مفكريها، وهي الفلسفة التي ترى أن الإنسان حيوان اجتماعي يستطيع أن يدخل في اتفاق ينظم المجتمع.

تنطلق نظرية العقد الاجتماعي من الفرضية القائلة بأن نشوء المجتمع لم يكن طبيعيا بل اصطناعيا، حيث كان الناس يعيشون في الحالة الطبيعية(ما قبل الدولة) من دون قوانين تنظم

حياتهم، مما أدى إلى انتشار الفوضى، الأمر الذي دفع الناس إلى الاتفاق على عقد بينهم، ينقذ حياتهم، وينظم شؤونهم، وبموجبه يتخلون عن بعض حقوقهم الطبيعية لصالح الدولة، حيث يقوم جوهر هذه النظرية على انتقال الجماعة الإنسانية من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي المنظم، نتيجة وجود عقد اجتماعي يتفق عليه الناس.

وقد شكلت نظرية العقد الاجتماعي أساس معظم الأفكار والنظريات السياسية التي ظهرت في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد ارتبطت بثلاثة مفكرين هم:

4 – 1: توماس هوبز (1588 – 1679م)

هو فيلسوف بريطاني قدّم رؤيته في العقد الاجتماعي في كتابه **الليفياتان(الطاغوت أو العملاق)** الذي نشره عام 1651م، حيث يعتقد أن الإنسان أناني وشرير بطبعه، وتكون الحالة الطبيعية حسبه هي حالة حرب الكل ضد الكل، والهدف هو الحفاظ على الذات، وبعد وقوع الكثير من الضحايا والخسائر البشرية يتوصل العقلاء من الناس إلى ضرورة وجود عقد اجتماعي هدفه ضمان الأمن، وذلك بإنهاء الحالة الطبيعية، والتي تعني التخلي عن كل الحقوق الطبيعية للأفراد لصالح الدولة التي يحق لها استخدام كل ما يلزم لضبط المجتمع بما في ذلك الاستبداد، وبذلك يبرر هوبز الملكية المطلقة كنظام للحكم وقد كان من أنصارها.

4 – 2: جون لوك (1632 – 1704م):

وهو بدوره فيلسوف بريطاني صاغ نظريته في العقد الاجتماعي في الرسالة الثانية من كتابه**(الحكومة المدنية)**، والتي نشرت في سنة 1690م، ويعتقد لوك أن الإنسان خيّر وطيب بطبعه عكس اعتقاد هوبز، حيث تتميز حالة الطبيعة بوجود الحرية الفردية والملكية الخاصة، وللحفاظ على حياة الأفراد وتجنبا لحصول نزاعات بينهم يتفقون على عقد اجتماعي يتخلون بموجبه عن بعض حقوقهم الطبيعية لصالح الدولة، وبالمقابل لا يحق للسلطة الاستبداد بالأفراد، ويعد لوك بذلك مدافعا عن الليبرالية كنظام حكم يقوم على وجود الحكومة الشرعية، ومنعا لإساءة استخدام السلطة تم تقسيمها إلى سلطات ثلاث تشريعية تضع القوانين، وتنفيذية تنفذها، وقضائية تراقب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويختلف العقد الاجتماعي عند لوك عن العقد الاجتماعي عند هوبز من ناحية الغاية من العقد حسب تصور كل منهما لطبيعة الإنسان، فالغاية من العقد الاجتماعي عند لوك هي الحد من الصراع وتجنبه، أما عند هوبز فالغاية منه إحلال السلام.

4 – 3: جان جاك روسو (1712 – 1778م):

روسو فيلسوف فرنسي من أصل سويسري عبّر عن نظريته في العقد الاجتماعي في كتابه(**العقد الاجتماعي**) الذي نشره سنة 1762م، حيث خالف فيه كلا من هوبز ولوك في اعتقاده لطبيعة الإنسان، فهو عنده في الحالة الطبيعية ليس خيّرا وليس شريرا، ولكن المجتمع يفسده بسرعة، حيث يعمل الجميع على تحقيق مصالحهم الشخصية، ويهدف العقد الاجتماعي إلى جعل الشعب صاحب السيادة، حيث يتخلى الشعب عن اهتمامه بمصالحه الشخصية لصالح المصلحة العامة، وبموجب العقد يتخلى الأفراد عن كل حقوقهم للدولة ولكن دون أن يخسروها، وبالمقابل ينبغي أن تكون الدولة عادلة، وفي حال إخلال الدولة بعدالتها يحق للأفراد تغيير الحاكم فيها بموجب الحقوق ذاتها التي تنازلوا عنها للدولة، وبذلك يكون العقد الاجتماعي عند روسو أقرب إلى العقد الاجتماعي عند هوبز فكلاهما يقول: أن الغاية من العقد هي كسر الحالة الطبيعية وإحلال السلام، ويختلف العقد الاجتماعي عند روسو عن العقد عند كل من هوبز ولوك في قضية أن المسؤولية الاحتياطية في الحفاظ على الحقوق تقع على عاتق الشعب الذي يتمتع بالسيادة، وهي النظرية التي كانت أساسا للثورة الفرنسة وللديمقراطية.

5 – الفلسفة الماركسية:

ظهرت الماركسية كفلسفة ومذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وسميت كذلك نسبة إلى مؤسسها الأول **كارل ماركس(1818 – 1883م)** الذي استوحى فلسفته من التراث الفكري الذي عاصر فيه الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاقتصاد السياسي الإنجليزي الكلاسيكي، والاشتراكية الفرنسية، وفي الحقيقة لم تقتصر صياغة الفلسفة الماركسية على ماركس رغم نسبتها إليه وإن كان هو رائدها وإنما شاركه فيها رفيقه **فريدريك إنجلز(1820 – 1895م)**، ثم أكملها وأعطاها البعد العملي والتجربة الميدانية **فلاديمير لينين(1870 – 1924م)** خاصة بعد

قيام الثورة البلشفية سنة 1917م، كما كانت فلسفة هيجل(1771 – 1831م) ومادية فورباخ(1804 – 1872م) مصدرا نظريا مهما مباشرا للفلسفة الماركسية.

وقد أخذت الفلسفة الماركسية الطابع والمعنى المادي الجدلي لأن مؤسسيها يعتقدون أن جوهر العالم هو المادة، وأن المادة في نظرهم مستقلة، وأن وجودها سابق على فكرتها، وما الفكر إلا انعكاس لما يقع خارجه في العالم المادي الطبيعي، وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويقوم النموذج التصوري للفلسفة الماركسية على دعامتين أساسيتين هما:

5 – 1: المادية الجدلية: وهي التي تقرر أن المادة هي كل الوجود، وأن مظاهر الوجود على اختلافها ما هي إلا نتيجة تطور متصل للقوى المادية.

5 – 2: المادية التاريخية: وهي تصور مادي للتاريخ، يسمح بتحليل التاريخ وتفسير أحداثه وصراعاته الاجتماعية وتطوراته الاقتصادية والسياسية بناء على أسبابها المادية، ولا سيما تاريخ الطبقات الاجتماعية وعلاقاتها وتطورها.

كما تقوم الفلسفة الماركسية ببعدها المادي الجدلي على أسس نذكر منها:

- أنها عبارة عن صراع طبقي ومصالح مادية(جدل مادي وتاريخي).
- المهم ليس في فهم العالم بل العمل على تغييره.
- المادة توجه العالم وتفسر التاريخ.
- التاريخ عبارة عن صراع بين الطبقات نتيجة عوامل اقتصادية.
- الاقتصاد وعلاقات الإنتاج هما أساس كل ظاهرة اجتماعية.
- الدعوة لتغيير العالم لصالح الكادحين(البروليتاريا) مع رفض قاطع للميتافيزيقا(ما وراء الطبيعة).
- تفسير الأحداث والتاريخ بناء على نظام الملكية.
- محاربة الأديان واعتبارها وسيلة لتخدير الشعوب خدمة للرأسمالية والإمبريالية.
- الإيمان بأزلية المادة وأن العوامل الاقتصادية هي المحرك الأول للأفراد والجماعات.
- الأخلاق نسبية وهي انعكاس لآلة الإنتاج.
- القضاء على الاستغلال الفردي وسحق الفرد.

6 – النظريات الإجتماعية المعاصرة:

من الصعب الإلمام بجميع النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، نظرا لتعددها وكثرتها، كما أنه لا يمكن تناول النظريات المعاصرة أو الحديثة دون التعرض للنظريات الكلاسيكية، باعتبارها امتدادا لها.

6 – 1: النظريات الكلاسيكية:

أ – النظرية الوضعية:

مؤسسها هو عالم الاجتماع الفرنسي **أوجست كونت**، وتقوم هذه النظرية على العلم رافضة الفكر الميتافيزيقي، مؤكدة على الوقائع العلمية، حيث تقوم على المعرفة اليقينية المنظمة بعيدا عن التأمل العقيم كما يقول أصحابها، وتعرف النظرية الوضعية بالإيجابية لأنها تتخذ موقفا إيجابيا من الواقع، والتحول من نفي الواقع إلى الإيمان به.

من جهة أخرى ينادي الاتجاه الوضعي بضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في البحوث الاجتماعية انطلاقا من فكرة المماثلة العضوية.

ب – النظرية البنائية الوظيفية(الكلاسيكية):

ارتبط الاتجاه الوظيفي بظهور علم الاجتماع منذ بداياته الأولى، حيث نشأ هذا الاتجاه مع الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال: **أوجست كونت، وهربرت سبنسر، وإميل دوركايم، وباريتو،** وغيرهم، فكل منهم حاول تصور المجتمع من حيث بنائه المتكون من أجزاء، والوظائف التي يؤديها، فحسبهم فإن الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في بقائه تفهم من خلال وظيفة النسق الاجتماعي.

ج – النظرية الماركسية الكلاسيكية:

وهي النظرية التي تفسر كيفية تطور المجتمعات مستندة على المنهج الديالكتيكي أو الجدلي والتفسير المادي، والتي تأسست على يد **كارل ماركس** ورفيقه **فريدريك إنجلز** كما ذكرنا من قبل ونحن نتحدث عن الفلسفة الماركسية.

6 – 2: النظريات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة:

أ – النظرية الوضعية المحدثة:

حيث تتميز هذه النظرية باستخدام المناهج الكمية(إحصاء، قياس اجتماعي، منهج تجريبي ...) في دراسة الظواهر الاجتماعية، وقد تشكلت من خلال الجمع بين عناصر النزعة الكمية والسلوكية والابستيمولوجيا الوضعية، وتقوم على مبادئ: التحقق، الإجرائية، ومن رواد هذه النظرية: **جورج لندربرج، وستيوارت دود، ووليام فيلدينغ أوجبورن، وفرانسيس شابين.**

ب – النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة:

تقوم هذه النظرية في علم الاجتماع على جملة من المقولات والأفكار التي تمثل الإطار المرجعي لروادها تتلخص في: النسق الاجتماعي، والعناصر اللاوظيفية، والوظائف الظاهرة والكامنة، والبدائل الوظيفية، والمعوقات الوظيفية، والخلل الوظيفي، ومن رواد هذه النظرية: **تالكوت بارسونز، واميتاي أتزيوني، وروبرت ميرتون.**

ج – النظرية الماركسية المحدثة:

ترجع جذور هذه النظرية إلى إسهامات الماركسية الكلاسيكية ومحاولتها تطوير أفكارها وافتراضاتها التصورية، والتي اتخذت من الصراع مدخلا لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، وعموما فقد حافظت الماركسية المحدثة على مضمون الماركسية التقليدية، ولكن انتقدوها في بعض القضايا، ويمكن التمييز بينهما(التقليدية والمحدثة) من خلال: استعمال مصطلح الرأسمالية والإمبريالية، والمسألة الطبقية وثورة البروليتاريا، ومن رواد نظرية الماركسية المحدثة: **جورج لوكاش، وأنطونيو غرامشي، وآلان تورين، وبيار بورديو.**

د – النظرية البنيوية وما بعد البنيوية:

ترجع جذور هذه النظرية إلى النظرية الماركسية الكلاسيكية، لكن روادها اهتموا بالنسق الثقافي بدلا من التركيز على العامل الاقتصادي فقط كما فعلت الماركسية، ومن روادها: **لوكاتش، وجرامش ...**

أما ما بعد البنيوية فجذورها الفلسفية تنطلق من تحليلات **نيتشة** التي تعد مصدرا فلسفيا معاصرا لنظرية ما بعد البنيوية، خاصة انتقاده لروح الحضارة الحديثة، أما جذورها الثقافية فتعود

إلى مجموعة من التحليلات التي ارتبطت بتفسير الثقافة الغربية والتي قامت على أساس التمييز الطبقي ونتج عنها تخلف وتزييف الوعي الفردي، أما جذورها السياسية فتعود إلى بروز بعض الظروف السياسية في فرنسا بعد عام 1968، وتتمثل أساسا في فقدان الأمل في دور الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن رواد هذه النظرية: **فوكو، دريدا.**

هـ – نظرية التفاعلية الرمزية:

تعتبر التفاعلية الرمزية إحدى الاتجاهات المعاصرة تقوم على أسس فلسفية وسيكولوجية، تعتمد السلوك موضوع علم الاجتماع، فتدرس التفاعل بين الأشخاص والجماعات واتجاهات الأشخاص والمعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم وسلوك الآخرين، كما تدرس موضوع الذات، ومن روادها وممثليها: **جورج هربرت، وميد، وتشارلزكولي، وهربرت بلومر.**

و – نظرية الفينومينولوجيا(الظاهراتية):

ظهرت في القرن العشرين كاتجاه في الفلسفة المعاصرة مؤسسها هو: **ادموند هسرل** وطورها **ألفرد شوتز**، ويعتبر هذا الاتجاه أن المعرفة الإنسانية مقتصرة على الظواهر والأشياء الظاهرة، وتهتم بوصف وتحليل الحياة اليومية، والتركيز على ما هو ملاحظ وملموس من الظواهر، والامتناع كلية عن إصدار أية أحكام ترتبط بموضوع الظاهرة المدروسة، ومن روادها: **ألفرد شوتز، وادموند هسرل.**

ز – الاثنوميثودولوجيا:

اتجاه حديث النشأة مقارنة بالاتجاهات الأخرى، ظهر كمصطلح سنة 1967م على يد **هارولد جارفينكل**، ويعني هذا المصطلح: منهجية الجماعة أو منهجية الأفراد، فهي تعني دراسة المناهج الشعبية أو الطرق التي يستخدمها الناس في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية، تهتم بدراسة الواقع الروتيني اليومي، والواقع الديناميكي للأنظمة الاجتماعية، ومن روادها: **هارولد جارفينكل، وآرون سيكوريل.**

ح – النظرية النقدية المعاصرة:

يعتبر **شارل رايت ميلز** أبرز رواد النظرية النقدية المعاصرة، حيث تأثر بآراء النظرية النقدية الكلاسيكية(مدرسة فرانكفورت)، حيث اعتبر ميلز مؤسس الاتجاه النقدي المعاصر في علم

الاجتماع خاصة النقد الاجتماعي عامة، حيث انتقد ميلز بقوة النظريات الاجتماعية الكبرى لأنها بالغة التجريد وبعيدة عن الواقع الاجتماعي، وقد طالب علماء الاجتماع بضرورة العودة إلى التاريخ، ومن رواد هذه النظرية: **ألفن جولدنر** إضافة إلى **ميلز**.

ط – نظرية الحداثة وما بعد الحداثة:

تعتمد نظرية الحداثة حسب أصحابها على ركيزتين أساسيتين هما: **العقلانية، والانفجار المعرفي،** أما ما بعد الحداثة فتقوم على: **الفردية، والعقلانية،** والإيمان بفكرة التقدم الإنساني والعلم الطبيعي، والتمييز المطلق بين الذات والموضوع، وقد تدعم ظهورها بفعل جملة من الظروف تترجمها الأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي في القرن العشرين والاغتراب، بالإضافة إلى التحولات التكنولوجية وما نجم عنها من آثار كظهور المجتمع الاستهلاكي، ووسائل الإعلام والاتصال، ومن روادها: **بودريارد، وليوتار، ولاش.**

ي – الفردانية:

يعتبر **فرانسوا بوريكو وريمون بودون** الرائدان الأساسيان لاتجاه الفردانية في علم الاجتماع المعاصر في فرنسا، حيث اهتما بتأثير المعطيات المؤسساتية والبنيوية على الفعل الفردي، حيث ترى الفردانية تناقض الفرد والمجتمع، وتصر على ضرورة عدم وضع قيود وعدم التضحية بالفرد في سبيل الجماعة، مع ضرورة ترك الفرد حرا يفعل ما يشاء، ومن هنا جاء مصطلح النظام الحر في الاقتصاد والسياسة.

رابعا: تاريخ الفكر السياسي

1 – تاريخ الفكر السياسي في عصر النهضة:

يعتبر عصر النهضة من أهم المراحل التاريخية التي مهدت للفكر السياسي الحديث بجميع نواحيه وتطبيقاته، ولا تزال المبادئ والأفكار والنظم التي ظهرت في هذه الفترة سائدة إلى اليوم، رغم التعديلات المتتالية التي طرأت عليها نتيجة التطورات والتحولات والأحداث الجارية.

فقد عرف العالم الغربي في هذه الفترة تحولات عميقة شملت جميع النواحي، فالأزمة الاقتصادية أدت إلى جمود مادي وخراب طبقات شعبية كبيرة، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأيديولوجية، حيث أدى تحكم الكنيسة وبذخها إلى تمزق وانقسام المسيحية، وهكذا تعددت الحروب بين الأمراء الذي زعزع الرأي العام الأوروبي، وساهم في تفكك وانحلال وانقسام الدويلات وتعميق الصراع بين قادتها، وقد تميزت هذه الفترة ببسط رجال الدين(الأكليروس) والنبلاء نفوذهم وسيطرتهم على ثروات بلدانهم وعلى أجهزة الحكم فيها كذلك.

في ظل هذه الأجواء من الفوضى والصراع بدأت تظهر محاولات للحد من ذلك، والسعي لإصلاح الأوضاع، فظهر عدد من المفكرين الذين ساهموا في بلورة الفكر السياسي في عصر النهضة والتأسيس له نذكر منهم:

1 – 1: نيكولا ميكيافيللي(1469 – 1527م):

عاش ميكيافيللي في إيطاليا والتي كانت تعيش صراعا دائما بين النبلاء ورجال الكنيسة، كما كانت تفتقد إلى دولة مركزية قوية مثل جيرانها في فرنسا وإنجلترا وإسبانيا، في حين كانت إيطاليا منقسمة إلى دويلات صغيرة متصارعة في كل من ميلانو والبندقية ونابولي وفلورنسا، إضافة إلى الفاتيكان وسلطة البابا وتدخله في هذه الصراعات، هذا الوضع الذي كانت تعيشه إيطاليا والمهام السياسية التي تقلدها ميكيافيللي في فلورنسا وهو ما مكنه من القيام بعدة رحلات والتعرف على عدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية في الدول الأخرى التي زارها خاصة دول الجوار(فرنسا، إسبانيا، إنجلترا) أدرك من خلالها أهمية وجود دولة مركزية قوية موحدة في إيطاليا مقارنة بهذه الدول، وهو الأمر الذي جعله يفكر في السبل التي ينبغي اتباعها للوصول إلى هذا الهدف، فكانت كتبه التي عبّر فيها عن فكره السياسي، وكان على رأسها وأشهرها على

الإطلاق كتاب(**الأمير**) الذي ألفه سنة 1513م والذي استعرض فيه أسباب قيام الدولة وانحلالها والوسائل التي يستطيع بها رجال السياسة جعلها أي الدولة دائمة، كما عالج فيه الملكيات والحكومات المطلقة، وأساليب الحكم وطرق تقوية الدول وتوسيع نفوذها، وقدّم من خلاله نصائح حسب وجهة نظره للأمراء كي يستطيعوا أن يؤسسوا هذه الدولة القوية الموحدة ويحكمونها ويحافظون عليها.

يرى ميكيافيللي ضرورة توفر مقومين أساسيين لقيام دولة وضعية قومية قوية وموحدة هما:

المقوم الأول: الأمير: فلا يمكن أن تقوم الدولة بدون وجود حاكم فرد يتمتع بخصائص مميزة، يتولى مهمة إقامة مثل هذه الدولة والحفاظ عليها، وحدد شروطا لهذا الأمير حسب تصوره، كان أميل فيها إلى القسوة والابتعاد عن الرحمة والتحلل من الفضائل والأخلاق ومعايير الخير، فجاء بمبدئه الذي اشتهر وارتبط به وتسمى باسمه(**الغاية تبرر الوسيلة**).

المقوم الثاني: الجيش: كما لا يمكن للدولة الوضعية القوية أن تقوم بدون جيش وطني قوي وموحد يقوم مقام المرتزقة الذين كانت الدويلات الإيطالية حينها تعتمد عليهم في حروبها مع الآخرين.

كما جعل ميكيافيللي كل من الكنيسة والطبقة الإقطاعية من أكبر معوقات قيام الدولة الوضعية القوية الموحدة التي يتصورها.

كما يميز ميكيافيللي بين نظام الحكم الملكي ونظام الحكم الجمهوري بالنسبة للدولة الوضعية اعتمادا على معيار عدد الحائزين على السلطة، إذ يكون الحكم في نظره ملكيا(أو إمارة) إذا كانت السلطة في يد شخص واحد وتنتقل منه إلى من يخلفه وراثة، ويكون الحكم جمهوريا إذا كانت السلطة في أيدي ممثلي الشعب المنتخبين الذين يحتلون مراكزهم مدة زمنية محددة باستثناء الرئيس الذي قد ينتخب مدى الحياة، وبقدر ما يعارض ميكيافيللي النظام الملكي الوراثي فإنه يفضل النظام الجمهوري بالتصور الذي يراه، مع ضرورة اقترانه بوجود مجلسين فيه أحدهما للشيوخ والآخر للشعب يتوليان جميع الأعمال التشريعية.

1 – 2: جون بودان (1530 – 1596م):

هو مفكر ومحام فرنسي تأثر بالمذهب البروتستانتي أي حركة الإصلاح الديني حينها خاصة المذهب الكالفيني نسبة إلى **جان كالفن**، طرح فكرة التسامح الديني وعدم السماح للبابا بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر، كما طرح أيضا فكرة السلطة ذات السيادة خاصة في(**كتب الجمهورية الستة**) الذي كتبه سنة 1576م، حيث يعرّف بودان السيادة بأنها: السلطة المطلقة على المواطنين وجميع رعايا البلد ولا تتقيد بقانون، وأن المبدأ الجوهري في الجمهورية هو السيادة الواحدة المطلقة، لذلك يفضل بودان الملكية كنظام حكم رغم ميله ومدحه للأرستقراطية، وهو يدافع عن الملكية يفضّل أن تكون الملكية الشرعية التي يطيع فيها أفراد الرعية قوانين الملك، ويطيع فيها الملك قوانين الطبيعة، محاولا التوفيق بين السيادة المطلقة الخالصة، وبين حرية الأفراد التي تقوم على الملكية الخاصة، والشرعية يقصد بها بودان: العدالة أو التماشي مع القانون الطبيعي، وأن الدولة وحداتها الأساسية التي تتكون منها هي الأسر، كما عبّر بودان عن رفضه لنظرية الحق الإلهي كأساس تقوم عليه سلطة الملك.

2 – الفكر السياسي الإسلامي:

إذا كانت السياسة هي تدبير شؤون الخلق والقيام على أمر المجتمع بما يصلحه فقد أولاها الإسلام أهمية بالغة، حيث يقدم الإسلام تصورا شاملا لشؤون الحياة بما في ذلك الجانب السياسي وما يتعلق بأمور الدولة فهو دين ودولة، إذ يقدم منظومة فكرية وقيمية تستهدف تنظيم المجتمع في شتى شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك إقامة الدولة والسهر على أمورها، وهو عقيدة وشريعة وشعائر وشرائع، أما على مستوى النظام السياسي فقد قدم الإسلام مبادئ عامة للسياسة وأصول الحكم صالحة لكل زمان ومكان، بعيدا عن آليات وطرق الممارسة التي تتغير بتغير الزمان والمكان، حيث يقوم نظام الحكم في الإسلام على عدد من القيم والمبادئ أهمها:

- أن السيادة والحاكمية لله عز وجل.
- مرجعية القرآن والسنة كمصادر للتشريع مع الإجماع والقياس والاجتهاد.
- العدالة كركن ركين يضبط كل نواحي الحكم في الإسلام.
- الشورى كمبدأ أساسي يضبط صناعة الرأي الذي يخدم شؤون الأمة ويساعد على تسيير أمورها.
- الخلافة أي خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

ومن العلماء والمفكرين الذين كانت لهم مساهمة فاعلة في الفكر السياسي الإسلامي نذكر:

2 – 1: أبو الحسن الماوردي (974 – 1060م):

للماوردي الكثير من الكتب في مجالات التفسير والأدب والقضاء والحكم والسياسة، ومن كتبه في مجال الفكر السياسي الإسلامي:(**الأحكام السلطانية**) وهو أشهرها، و(**نصيحة الملوك**)، (**تسهيل النظر وتعجيل الظفر**)، و(**قوانين الوزارة وسياسة الملك أو أدب الوزير**)، و(**أدب الدنيا والدين**)، ولم يكتف الماوردي بالتنظير والكتابة في ميدان السياسة وإنما خاض التجربة بحيث تقلد القضاء حتى وصل إلى منصب قاضي القضاة وقام بدور دبلوماسي لصالح بعض الخلفاء العباسيين، ومن أفكاره في السياسة وقضايا الدولة أنه حدد ستة أمور لقيام الدولة واستمرارها وقوتها تتمثل فيما يلي:

- دين متبع.
- سلطان قاهر.
- عدل شامل.
- أمن عام.
- خصب دائم.
- أمل فسيح.

وهو يتحدث عن نظام الحكم أو الدولة تطرق الماوردي إلى ثلاثة جوانب مهمة وأساسية لا بد منها في تكوين الدولة وهيكلتها وهي:

الإمامة: وهي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وأشار إلى وجوب عقدها بالإجماع وفصل في واجبات الإمام وشروطه واختصاصاته.

الوزارة: وقسمها إلى نوعين: **وزارة التفويض، ووزارة التنفيذ.**

الإمارة: وهي بدورها ولاية عامة أو سلطة شرعية تصدر عن الإمام والخليفة وهناك إمارة عامة وإمارة خاصة، وتتمثل مهام الإمارة خاصة العامة في: النظر في الأحكام وتقليد القضاء والأحكام وجباية الخراج وحماية الدين وإقامة الحدود وإمامة الصلاة وتسيير الحج والجهاد.

2 – 2: أبو حامد الغزالي (1059 – 1111م):

امتاز الغزالي بإنتاجه الفكري الغزير حيث بلغ ما يزيد على أربعين كتابا، شملت: العلوم الشرعية من فقه وأصول وعقائد وأخلاق وتصوف، منها: **إحياء علوم الدين**، و**المستصفى في**

أصول الفقه، و**التفرقة بين الإسلام والزندقة**، و**فضائح الباطنية**، كما شملت الفلسفة والمنطق: **كمقاصد الفلسفة**، و**تهافت الفلاسفة**، و**المنقذ من الضلال**.

حاول الغزالي من خلال تراثه الفكري أن يحدد ما يجب أن تكون عليه المدينة أو الدولة حتى تصبح فاضلة ومثالية تختلف كل الاختلاف عن تلك التي تصورها أفلاطون والفارابي، فتكلم الغزالي عن أهمية الصناعات وأصولها وآلاتها، ويرى أن حاجة الإنسان إلى الاجتماع وإنشاء البلاد(المدن والدول) يعود إلى حاجته إلى النسل لبقاء جنسه من ناحية، ومن ناحية أخرى التعاون على تهيئة أسباب العيش لأن الفرد لا يستطيع أن يسد حاجياته المتعددة لوحده، ثم يؤكد الغزالي أن المنهج الإسلامي الذي يقوم على الوسطية بحيث لا يترك الدنيا بالكلية، ولا يهتم بها إلى حد الغرق في شهواتها، بحيث لا إفراط ولا تفريط، هو المنهج الأصلح لحياة الإنسان.

كما حظيت السياسة باهتمام ملحوظ من طرف الغزالي فكتب في الإمامة ورد على الشيعة، وهاجم الباطنية، حيث اعتبر الغزالي السياسة من الأصول التي لا بد منها لقيام الحياة، بل إنه يجعلها من الأهمية كالطعام و الشراب، فهي عنده أشرف الصناعات وهي أشرف المقامات بعد النبوة، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها لا لأنها واجبة في ذاتها بل الحاجة إليها باعتبارها وسيلة لتنظيم العلاقات بين الناس وفض الخصومات بينهم بالعدل وكبح جماح شهواتهم وغرائزهم البهيمية التي جبلوا عليها، حيث عالج الغزالي الكثير من المسائل السياسية في العديد من مؤلفاته، نذكر منها:(**التبر المسبوك في نصيحة الملوك**) حيث ألفه للسلطان محمد بن ملك شاه السلجوقي باللغة الفارسية ثم قام بترجمته إلى العربية أحد تلامذته، تناول فيه أصول العدل والإنصاف والشورى وإصلاح أحوال الرعية والتعمير، وعدم مخالفة الشرع وطريق العدل، ثم تناول الوزراء وسياستهم، وللغزالي كتاب آخر عنوانه (**سر العالمين وكشف ما في الدارين**) ينتقد فيه الواقع السياسي القائم في عهده، ثم سياسة الملك وترتيب الخلافة وترتيب العساكر وترتيب المهن، ثم تناول ضرورة تهذيب نفس الحاكم ونفوس الرعية، وله كتاب سياسي هام أيضا هو(**فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية**) قدمه للخليفة المستظهر بالله، حيث سلط الضوء في هذا الكتاب على إحدى الفرق الهدامة التي أثارت الفتن و القلاقل في العالم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى ضعف السلطة المركزية للخلافة الإسلامية.

كما تعرض الغزالي للإمامة في مؤلفه الشهير(**إحياء علوم الدين**)، حيث يؤكد أن الإمامة ضرورية للمجتمع والدين كما تكلم عن الإمامة ونظرياتها بالتفصيل في كتبه(**الاقتصاد في الاعتقاد**)، و(**السير المسبوك في نصيحة الملوك**) و(**فضائح الباطنية**)، حيث عالجها من ثلاث نواحي:

الناحية الأولى: وجوب نصب الإمام: وهو واجب شرعا كما يقول مستدلا بتسارع الصحابة لتنصيب الإمام أو الخليفة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى قبل أن يدفنوه.

الناحية الثانية: صفات وشروط الإمام: فيقسمها إلى:

صفات فطرية: هي البلوغ، العقل، الحرية، الذكورة، النسب القرشي، سلامة الحواس.

صفات مكتسبة: هي: النجدة، الكفاية، الورع، العلم.

الناحية الثالثة: عقيدة أهل السنة والجماعة في الإمامة وتنصيب الإمام وشروطه حيث يرد على الفلاسفة والفرق الأخرى.

3 – نظرية الدولة عند ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ضروري، فالإنسان مدني بطبعه أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة بالمفهوم الحديث، حيث أن الإنسان غير قادر على توفير حاجياته المتعددة بمفرده، لذلك وجب عليه الاجتماع والتعاون مع بقية الأفراد والجماعات لتلبية هذه الحاجيات، التعاون ضد العدوان الخارجي ولبقاء الجنس البشري والحفاظ عليه، ولكن هذا الاجتماع لابد أن يكون له رئيس ينظم هذا الاجتماع ويحمي الأفراد من شر بعضهم البعض، نظرا لما في الإنسان من طبائع حيوانية من العدوان والظلم.

حيث تحدث ابن خلدون في مقدمته عن الدولة وأطوارها ومراحل تكوينها وانهيارها، وتكلم عن الملك، والخلافة، والبيعة، والوازع، والعصبية وأثرها في السياسة والرئاسة، فيقول عن أهمية وضرورة الدولة والسياسة للعمران البشري في فصل أعده لهذا الغرض:"إن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره"، ويرى بأن نشأة الدولة تكون عند التجمع الحضري أو كما يسميها المجتمع المدني نسبة إلى المدينة، فلا تنشأ الدولة عند التجمع البدوي أو المجتمع الطبيعي، ويعلل سبب عدم نشأة الدولة في المجتمع البدوي بعدة أمور منها: أن الدولة تنشأ في التجمع السكاني لأفراد في مكان ثابت، والمجتمع البدوي يتميز بالترحال وعدم الاستقرار.

3 – 1: عناصر نشأة الدولة عند ابن خلدون:

لعل من أهم نظريات ابن خلدون نظريته السياسية في أن الدول لا تنشأ إلا إذا توفرت لها قوة قومية عرقية أسماها **(العصبية)** للقوم وللقبيلة، حيث جعلها أهم عناصر نشأة الدولة، فإذا وجدت مجموعة من البشر ترتبط ارتباطاً قومياً قوياً وتشعر بالتعالي والتمييز على المجموعات التي تجاورها، فإنها تسعى إلي التغلب عليها عسكرياً بالغزو والاستيلاء، وكلما كانت العصبية قومية وقوية وكاسحة، كانت فرص تكوين دولة جديدة كبيرة للغاية، والدول لا تنشأ إلا إذا وجدت مجموعة من البشر ذات قوة كبيرة وذات بأس شديد وشوكة تتعصب لها وتتناصر وتتفانى في طاعة قادتها القوميين، وتؤمن بأنها الأعز والأقوى والأجدر بالحكم والسيطرة والهيمنة.

وقد حدد ابن خلدون ثلاثة عناصر أساسية لنشأة الدولة هي:

أ- عناصر معنوية: وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العصبية: ويقصد بها رابطة تربط أعضاء الجماعة قد تكون صلة دم، أو نسب، أو حلف، أو ولاء وانتماء، وأن الرئاسة في العصبية تكون من نفس أهل العصبية.

القسم الثاني: الإكراه والإقناع: وقد شرح ذلك بأن الملك أو الرئيس على إقليم ما يقوم باستدراج أهل البادية إلى طاعته اختيارا وإقناعا كأن يبذل لهم ما يحتاجونه من الضروريات التي تنقصهم، أو عن طريق الإكراه فيحاول التفريق بينهم حتى يحصل له جانب منهم.

القسم الثالث: الوازع الديني: ويرى أن دوره معنوي في التأليف بين القلوب، وهذا يساعد العصبية في تأسيس الدولة.

ب – العناصر المادية: وهي بدورها يقسمها إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: التجمع: الذي يقصد به جماعة من الناس أي التجمع الحضري.

القسم الثاني: الوازع الحاكم: ويقصد بها الحاكم.

القسم الثالث: الإقليم: وهو الأرض.

ج – العناصر المشتركة: وهي خليط بين ما هو معنوي وما هو مادي، ويقسمها بدورها إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: الجند.

القسم الثاني: المال.

القسم الثالث: تحقيق العدل.

3 – 2: عمر الدولة وأجيالها وأطوارها عند ابن خلدون:

يحدد ابن خلدون عمر الدولة بمائة وعشرين سنة أي ثلاثة أجيال باعتبار أن متوسط الجيل هو أربعون سنة وهي:

الجيل الأول: هو الذي لا يزال على خلق البداوة والخشونة والتوحش والافتراس والاشتراك في المجد، فتبقى العصبية بذلك محفوظة فيهم.

الجيل الثاني: تحوّل حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة، ومن الضيق في العيش إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، فتنكسر العصبية بعض الشيء.

الجيل الثالث: ينسون عهد البداوة والخشونة ويفقدون حلاوة العز والعصبية، ويبلغ فيهم الترف مبلغه، فتسقط العصبية بالجملة، وتضعف الدولة أمام الأعداء إلى أن تذهب ريحها بالكلية في الأخير.

وجعل ابن خلدون الدولة تمر بخمسة أطوار هي:

الطور الأول: وهو طور الظفر والاستيلاء على الملك.

الطور الثاني: وهو طور الاستبداد والانفراد بالملك ومنع الآخرين من المشاركة والمساهمة.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك.

الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير.

3 – 3: وظائف الدولة عند ابن خلدون:

يقسم ابن خلدون وظائف الدولة إلى نوعين من الوظائف، هي:

أ – **الوظائف الخلافية:** وهي خمس وظائف:

وظيفة إمامة الصلاة: والتي يعتبرها أسمى الوظائف.

وظيفة الفتيا: ويقصد بها بيان الأحكام الشرعية في المسائل والأمور الحياتية.

وظيفة القضاء: ويقصد بها الفصل بين الناس في الخصومات، وترتبط بها وظائف المظالم والشرطة والعدالة.

وظيفة الحسبة: ويقصد بها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وظيفة الجهاد.

ب – الوظائف السلطانية: وهي التي تعبر عن نظام الملك السياسي الوضعي، وقسمها إلى وظائف جوهرية ووظائف ثانوية، وركز على الجوهرية والتي حددها بـ:

- **الوزارة.**
- **الحجابة.**
- **المالية أو الوظيفة الاقتصادية.**
- **الكتابة.**
- **الجيش.**

3 – 4: نظام الحكم عند ابن خلدون:

أما نظام الحكم عند ابن خلدون فيرى من خلال التوجه الوظيفي للعصبية أن هناك أربعة أصناف من الدول أو أنظمة للحكم وهي:

الأول: دولة النظام الطبيعي: ويقصد بها الدولة التي تكون العصبية فيها لا يحكمها قانون سماوي إلهي أو قانون وضعي، إنما الحاكم لها هو الشهوات والميول الغريزية والنزوات الطبيعية، وشكل الحكم فيها يكون استبدادي لأنه قائم على الظلم والعدوان.

الثاني: دولة النظام الشرعي: يمثل هذا الصنف حسب ابن خلدون دولة الخلافة التي تقوم العصبية فيها على خدمة الشرع وتعتمد في حكمها عليه، ويرجح ابن خلدون هذا النوع من نظام الحكم**(نظام الخلافة)** ويفضّله، وهو النظام المستند للقانون الشرعي.

الثالث: دولة النظام الوضعي: هنا كما يؤكد ابن خلدون تقوم العصبية على خدمة العقل ويسميها السياسة الملوكية أو الملك السياسي، فهو يعتمد على القوانين التي يسنها العقل البشري.

الرابع: دولة النظام المدني: هذا الصنف من الدول يعتبر مثالي وغير واقعي عند ابن خلدون، فهو أقرب ما يكون إلى المدينة الفاضلة التي نادى بها الفلاسفة كأفلاطون والفارابي، أي العصبية تخدم المثل العليا.

3 – 5: عوامل سقوط الدولة عند ابن خلدون:

ويحدد ابن خلدون عوامل سقوط الدولة فيما يلي:

- احتكار السلطة.
- فساد عصبية الدولة.
- الانهماك في الترف.
- الراحة وعدم الإنتاج.
- الخلل الذي يصيب الدولة في العناصر الأساسية المشتركة(الجند، المال، العدل).

4 – الفكر السياسي في عهد الثورة الفرنسية:

لقد مهدت الأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة عصر التنوير كما يسمى في أوربا بعد عصر النهضة في تهيئة الأجواء لاندلاع الثورة الفرنسية(1789 – 1799م)، والتي أسفرت على القضاء على النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري واعتماد الدستور ومبدأ الفصل بين السلطات وفصل الدين عن الدولة مع احترام قيام المساواة والحرية وحقوق الإنسان، حيث قامت الثورة الفرنسية أساسا ضد طبقتي النبلاء ورجال الدين(الأكليروس) الذين كانوا يحتكرون كل الامتيازات في حين كانت الطبقة الثالثة التي تشكل غالبية المجتمع محرومة من كل شيء تقريبا.

ولعل أهم المفكرين الذين ارتبط اسمهم وفكرهم بالثورة الفرنسية بشكل أو بآخر والتمهيد الفكري والفلسفي لها هم:

4 – 1: مونتيسكيو(1689 – 1755م):

يعتبر مونتيسكيو من أشهر المفكرين الفرنسيين وأولهم الذي مهدوا الأجواء بآرائهم في السياسة للثورة الفرنسية، وقد اشتهر بنظريته في الفصل بين السلطات(التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ومن أشهر كتبه(**روح القوانين**) الذي ألفه سنة 1748م، والذي عالج فيه نظرية الحكومات ونظرية الفصل بين السلطات وهما أشهر نظرياته، حيث حاول الدفاع عن الحرية وذلك عن طريق توضيح وظائف السلطات الثلاث المعروفة والتي لا تتم الحرية –كما يؤكد– إلا إذا تم الفصل بينها، والحكومات عنده ثلاثة أنواع:

الأول: الحكومة الجمهورية: وهي التي يتولى فيها الشعب السلطة، وهناك شكلان من الجمهورية عنده: الجمهورية الديمقراطية، والجمهورية الأرستقراطية.

الثاني: الحكومة الملكية: تكون السلطة فيها بيد الفرد أي بيد شخص واحد، ولكن ليست الملكية الاستبدادية أي أن الملك فيها يحكم وفق القوانين الأساسية ومبدؤها الشرف.

الثالث: الحكومة المستبدة: وهو النمط الذي يرفضه مونتيسكيو، حيث يتزعم الحكم شخص واحد حسب هواه وبدون قوانين وبدون قواعد ولا حسيب ولا رقيب.

ولشدة إعجابه بالنظام الروماني وبالنظام الدستوري الإنجليزي دعا مونتيسكيو للاعتماد عليهما كأساس لقيام حكم دستوري في فرنسا يهدف إلى تحقيق العدالة والحرية، ويعتبر الحكم بمقتضى القوانين هو لب الموضوع، لأن واجب الحكومة هو ضمان حرية وحقوق الأفراد وتوطيد الثقة بينهم وبين دولتهم، وللمحافظة على حرية الأفراد يجب أن تكون سلطة الحكومة محدودة وتتمثل في وجود ثلاث هيئات تقوم بدورها المنوط بها وهي:

- **سلطة تشريعية:** تقوم بتحضير وسن القوانين وتعديلها أو إلغائها.
- **سلطة تنفيذية:** مهمتها العمل والإشراف على تحقيق الأمن والدفاع عن البلد واستقبال البعثات الدبلوماسية.
- **سلطة قضائية:** تعمل على فض النزاعات وإقامة العدل بين الأفراد ومعاقبة مرتكبي الجرائم وحل الخلافات.

على ألاّ تجتمع هذه السلطات الثلاث في يد واحدة، وبالتالي فهو يدعو إلى المشاركة في السيادة بين هذه القوى السياسية الثلاث في مقابل القوى الاجتماعية الثلاث ألا وهي: الملك والشعب والأرستقراطية.

4 – 2: فولتير (1694 – 1778م):

يعتبر فولتير كذلك أحد أبرز المفكرين الذين ألهموا الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، لذلك اعتبر رمزا لعهد التنوير، وذاع صيته بسبب دفاعه عن الحريات وسخريته من كفاءة الملك وحكومته، وكذا انتقاده لسيطرة الكنيسة، لذلك اعتبرته الجمعية الوطنية الفرنسية بعد الثورة سنة 1791م واحدا ممن بشروا باندلاع الثورة الفرنسية.

وقد عرض فولتير الكثير من آرائه الجريئة حينها في كتابه(**آراء جمهورية**) الذي نشره سنة 1765م، كما سافر إلى إنجلترا أين درس نظام الحكم فيها وأعجب به مثله مثل مونتيسكيو ودعا إلى تمثله في فرنسا، وأشاد بفكرة المساواة.

4 – 3: جان جاك روسو (1712 – 1778م):

لقد اعتبر مؤرخو الفلسفة والسياسة كتاب روسو(**العقد الاجتماعي**) الذي نشره سنة 1762م هو(**إنجيل الثورة الفرنسية ودستورها**)، حيث كان لأفكار روسو التأثير الكبير على عقلية الشعب الفرنسي أثناء الثورة من خلال تسليط الضوء حول مسألة الحرية التي كانت غائبة في فرنسا قبل اندلاع الثورة، وقد تحدث عنها روسو كثيرا وعبّر عنها وطالب بها في أطروحاته الفكرية والفلسفية، وهو ما جعل الثورة الفرنسية تجعلها أحد أهم مبادئها لما اتخذت شعارها:(الحرية، الإخاء، المساواة).

وقد أيّد روسو الديمقراطية البرجوازية والحريات المدنية والمساواة بين البشر، ودعمها بأفكاره وآرائه، كما اعتبر السيادة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم، وهي التي تقرر القوانين، ونظرية العقد الاجتماعي عنده –كما ذكرنا من قبل– تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم، وأن الدولة الشرعية هي تلك التي تحكم بالقانون لأنه يعبر عن الإرادة العامة، والحكومة لديه هي هيئة تنفذ القوانين، ويقسم روسو الحكومات أو أنظمة الحكم إلى:

الملكية: التي ينتقدها بشدة.

الأرستقراطية: التي يمكن أن تكون وراثية أو انتخابية.

الديمقراطية: التي يرى فيها تداخل السلطة التنفيذية والتشريعية.

والملاحظ أن روسو امتنع عن الدعوة لاختيار أي شكل من الأشكال السابقة للحكومات وأنظمة الحكم، لأنه يرى أن أفضلها قد يتحول إلى الأسوأ عندما تتغير الظروف، لذلك يرى أن شكل الحكومة متعلق بالأوضاع المحلية، وأنه من الخطأ فرض حل وحيد في كل مكان، لذلك لم يحبذ روسو النظام البريطاني القائم على العرف والتقاليد والمبادئ الدستورية كمنتيسكيو وفولتير، ويرى أن النظام الذي يصلح لفرنسا هو ذلك النظام الذي يضمن المشاركة في الحياة السياسية، ويمكن للإفراد من فرض رقابة جماعية على رجال الحكم، ودور الحكومة هو تنفيذ القوانين النابعة

من الإرادة الشعبية، ونفس الشيء فإذا أساءت هذه الحكومة التصرف فبإمكان الجماعة سحب الثقة منها.

وقد أدت نظرية العقد الاجتماعي خاصة التي جاء بها روسو دوراً كبيراً في تطور الفكر السياسي والمجتمعات السياسية، حيث مهدت الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية، كما كان لهذه النظرية الفضل في إقرار كثير من مبادئ النظرية الديمقراطية مثل: الإرادة الشعبية، وتقرير الحرية السياسية وسيادة القانون، ورقابة المحكومين على الحكومة، حيث يمكن القول بشكل عام أن الكثير من الدول التي أخذت بمبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق السياسية وبالأخص حق الانتخاب كانت متأثرة بنظرية جان جاك روسو.

فإذا كانت الثورة الفرنسية قد شكلت حدثا مهما في تاريخ أوربا، وتركت نتائج واسعة النطاق من حيث التغيير والتأثير في الدول والشعوب الأوربية، فإنها استندت في الحقيقة إلى دستور ينص على الحقوق الفردية، وإعلان قيام دولة المؤسسات متمثلة في الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي نادى بها مونتيسكيو، ومؤكدة على حقوق الأفراد وواجباتهم والحرية وعلى رأسها حرية الاعتقاد مستندة إلى التسامح الذي نادى بها كل من فولتير وروسو، وكذلك المساواة التي رافع من أجلها هذا الأخير.

5 – النظريات السياسية المعاصرة:

ترتبط الأفكار والنظريات السياسية المعاصرة بما نتج عن الثورة الصناعية من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية، ومن هذه النظريات:

5 – 1: النظرية الليبرالية(الفردية):

تدعوا إلى الدفاع عن المبدأ الفردي والحرية الفردية والاقتصادية، اعتمادا على أسس المنفعة والمصلحة الشخصية، وهو ما عبر عنه **آدم سميث** في كتابه**(ثروة الأمم)** سنة 1776م ببريطانيا، وعليه فإن مضمون الاتجاه الفردي يعتمد على المصلحة الشخصية التي تعتبر بمثابة الدافع لتحقيق النمو والازدهار داخل المجتمع، وأن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق مصلحة الأفراد، إضافة إلى أن المنافسة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وراء تحسين الخدمات الإنتاجية والرقي بالمجتمع، أما وظيفة الدولة فتقتصر على حماية الملكية الخاصة وصيانتها، وحماية حقوق الأفراد وحريتهم...الخ، وقد ساهمت النظرية في إثراء الحرية الفردية وحماية الحقوق الشخصية للأفراد، كما ساهمت في الحد من التدخل السيئ للحكومات في الحياة العامة، مما فتح المجال لنشوء وتطور النظم الديمقراطية الحديثة، والمشاركة الشعبية في الحكم.

لكن كمصطلح(**الليبرالية**) يرجع استعماله بهذا الاسم إلى **بنجامين كونستون** حوالي سنة 1818م، مع أن الفكر الليبرالي كفكر بدأ في التشكل قبل ذلك بكثير، حيث يمكن اعتبار إعلان حقوق الإنسان والمواطن بداية من سنة 1789م وهو تاريخ الثورة الفرنسية أكبر تعبير عن الفكر الليبرالي، فالليبرالية هي نظرية الحد من السلطة المنظمة(الدولة) بدافع استقلالية الفرد، والتعبير الحر عن اختياراته في كل الميادين، لأن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة إنما هو يساهم في التطور الجماعي الذي يغطي مصلحة الجميع.

5 – 2: النظرية الاشتراكية:

ظهرت الاشتراكية كنقيض للنظرية الرأسمالية والليبرالية، حيث حاولت في البداية الاهتمام بمصلحة طبقة العمال وسيطرة الدولة على الملكية الخاصة في المجتمع، وهو ما ظهر في كتابات المفكر الفرنسي **سان سيمون**، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل في ظل تزايد احتكار الدولة في وسائل الإنتاج، وتدني مستوى العمال وزيادة البطالة في المجتمع، مما مهد الطريق إلى بروز النظرية الماركسية بتصورات جديدة على أسس اقتصادية اجتماعية أبرزها الصراع الطبقي، فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع، والثورة تقوم بها طبقة معينة للسيطرة على السلطة المتحكمة بوسائل الإنتاج.

فالاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي ظهر مع بداية القرن التاسع عشر في أوربا كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي والليبرالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع، من خلال العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل

تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، مع منح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، وقد انقسمت الاشتراكية إلى قسمين:

أ – **الاشتراكية المثالية:** التي تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني والتنظيم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال، على أن يكون دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص(اقتصاد مختلط)، ويؤمن أصحابها بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ أهدافهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، ويعد كل من الإنجليزي **روبرت أوين**، والفرنسيين **سان سيمون** و**شارل فوربي** من أبرز دعاتها.

ب – الاشتراكية العلمية: يرتكز دعاتها على رؤية مادية لحركة التاريخ باعتباره صراعا مستمرا بين الطبقات، وكفاحا متواصلا من أجل نيل الحقوق، ويرون أن الرأسمالية ما هي إلا مجرد مرحلة لن يتوقف التاريخ عندها بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي هو المجتمع الاشتراكي، ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا(العمال) بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بإحداث التغيير المنشود، ويؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون استثناء، ويعتبر كل من **كارل ماركس وفريدريك إنجلز** رائدين لهذا المذهب من الاشتراكية.

وقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الماركسية منها أنها ركزت على الطبقة الاقتصادية متناسية الطبقات الأخرى، كما أنها تدعوا إلى العنف لتحقيق الأهداف، ولا تعترف بالحلول السلمية، وعموما فقد لعبت هذه النظرية دورا كبيرا في تحسين أحوال الطبقات العمالية، سواء في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية.

5 – 3: النظرية الديمقراطية:

يكاد لا يوجد مفهوم استحوذ على اهتمام الفكر السياسي من ناحية، وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى مثل مفهوم الديمقراطية، فهو مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور، بل لا يكاد يوجد نظام حكم مهما كان نوعه وشكله لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه

الرئيسية، وذلك أن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل كل الدول تقريبا.

أ – **مفهوم الديمقراطية:** الديمقراطية كلمة يونانية تتكون من مقطعين هما:(**DEMOS**) أي: الشعب، و(**KRATIA**) بمعنى: حكم، وبالتالي فإن الديمقراطية بأبسط معانيها هي: **حكم الشعب.**

ورغم أن دولة المدينة في اليونان القديمة هي التي قدمت للعصور الحديثة مصطلح الديمقراطية، لكنها لم تقدم النموذج التطبيقي الواضح لها، بما يتناسب والعصور الحديثة، لذلك تباينت في هذا العصر تعريفات الديمقراطية منطلقة من بئات فكرية متعددة وأحيانا متناقضة:

أ – 1: الديمقراطية في المفهوم الليبرالي: الديمقراطية هي نظام للحكم يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم الديمقراطية النيابية، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شؤون الدولة بما يعرف بالديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في دولة المدينة اليونانية القديمة، والديمقراطية بهذا المفهوم الليبرالي لها هي السائدة اليوم.

أ – 2: الديمقراطية في المفهوم الاشتراكي: هي التي تتحقق عندما تتحرر الطبقة العاملة نفسها من استغلال الطبقة الرأسمالية، وتتولى السلطة السياسية حينئذ إقامة حكم ديمقراطي يمثل مصالح الغالبية الساحقة من الطبقات الكادحة، وذلك كمرحلة ضرورية ومؤقتة للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية والديمقراطية الكاملة.

بعد الثورة الفرنسية أجرى **أليكسي دو توكفيل** تعديلا عميقا في تعريف الديمقراطية، حيث رأى أنها نقيض الأرستقراطية أيضا وليست نقيض الملكية والاستبداد فقط، وأكد في كتابه(**الديمقراطية في أمريكا**) الذي نشره سنة 1840م أن الديمقراطية واقع اجتماعي ضروري.

ب – مبادئ الديمقراطية:

ب – 1: أولوية الفرد: حيث تنطلق الديمقراطية من فرضية أن الفرد هو مركز المجتمع ومحوره ويحتل المرتبة الأسمى في نطاق اهتمامات الدولة.

ب – 2: مبدأ المساواة: ترى النظرية الديمقراطية أن لا مناص من تطبيق المساواة بكافة أبعادها على أبناء المجتمع الواحد.

ب – 3: الحرية السياسية: تنظر الديمقراطية إلى الحرية بصفتها قيمة عليا لا يمكن التنازل عنها، فالحرية تشكل الضمانة الأكبر لديمومة النظام، ومبدأ أساسي في صياغة القوانين وممارسة السياسة.

ب – 4: التعددية السياسية: أساس الديمقراطية أن تكون هناك منافسة حقيقية بين الفواعل والقوى للوصول إلى السلطة، وهذا يتطلب تعددية أحزاب وقوى تعكس التنوع في الاتجاهات والميول والآراء.

ب – 5: التناوب أو التداول على السلطة: جوهر الديمقراطية هو التناوب والتداول على السلطة، مرسخة بذلك حق الشعب في تحديد من يحكمه.

ج – أشكال وأنواع الديمقراطية:

وقد تعددت أشكال وأنواع الديمقراطية حسب الخلفية الفكرية والأيديولوجية ومنها:

- الديمقراطية المباشرة.
- الديمقراطية شبه المباشرة.
- الديمقراطية النيابية(التمثيل النيابي).
- الديمقراطية الليبرالية.
- الديمقراطية التوافقية.
- الديمقراطية التفويضية.

د – الشروط العامة للديمقراطية:

أما الشروط العامة لنجاح النظام الديمقراطي وفق الرؤية المعاصرة:

- احترام حقوق الإنسان.
- التعددية السياسية.
- التداول السلمي للسلطة.
- المساواة السياسية.
- احترام مبدأ الأغلبية.
- وجود دولة القانون.

هـ – مكونات الديمقراطية وعناصرها الرئيسية:

أما مكونات الديمقراطية وعناصرها الرئيسية فهي:

- المواطنة.
- المشاركة السياسية.
- الانتخابات.
- البرلمان.
- المعارضة.
- الفصل بين السلطات.
- الشرعية الدستورية.

6 – النظام العالمي الجديد:

6 – 1: تعريف النظام العالمي:

يقصد بالنظام العالمي مجموعة الوحدات السياسية –سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر– التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين. وبالتالي فإن النظام العالمي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها.

6 – 2: مراحل النظام العالمي وتطوره:

المرحلة الأولى: 1648 – 1914م:

تبدأ هذه المرحلة من **معاهدة وستفاليا** سنة 1648م، والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام العالمي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت على أطراف هذا النظام ولم يكن لها دور فعال نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها.

المرحلة الثانية: 1914 – 1945م:

تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تميزت هذه المرحلة بزوال أربع إمبراطوريات، كما اقتحمت أوروبا موجة جديدة من الجمهوريات، وتحول عدد كبير من الدول الأوروبية إلى ديكتاتوريات، وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات جديدة طالبت بالاستقلال، وظهرت الولايات المتحدة كدولة ذات نفوذ، وظهرت اليابان وروسيا كدولتين عظميين، لذلك اتسمت هذه المرحلة بالأزمات التي أدت إلى عدم التفاهم بين الدول ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة: 1945– 1989م:

نشأت هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى سنة 1989م والتي وصفت بأنها مرحلة **(الحرب الباردة)** واتسمت بالثنائية القطبية، حيث شهدت هذه المرحلة صعوداً سريعاً لقوتين كبيرتين متنافستين هما: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على **((هيروشيما ونجازاكي))** في شهر أوت سنة 1945م إيذاناً ببدء عصر تكون لأمريكا فيه اليد الطولى في المسرح الدولي، سواء كان ذلك على الصعيد العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، إذ تم تدعيم الموقف العسكري بموقف سياسي من خلال **مبدأ ترومان** المعلن في مارس 1947م، واقتصادياً ببرنامج **(مارشال)** للمساعدات المعلن في جوان 1947م والذي ساعد على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، كما ساعد في تدعيم الاقتصاد الأمريكي، وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيدولوجيا كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي، وأخذ الانقسام داخل النظام العالمي يأخذ طابع الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر مثل: **الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي** وغيرها.

المرحلة الرابعة: 1989 حتى الآن:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي بانهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام العالمي الجديد وأخيراً العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990م) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم، حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش** الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 جانفي 1991م بداية **النظام العالمي الجديد.**

6 – 3: خصائص النظام العالمي الجديد:

يتميز النظام العالمي الجديد بالخصائص التالية:

– الأحادية القطبية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم

– تعدد الفاعلين الدوليين.

– زيادة عدد الدول.

– وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب أو الردع النووي.

– اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير.

– تآكل سيادة الدول.

– استمرار عدم التوازن في القوى.

– تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية.

– الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة.

– الثورة التكنولوجية.

– خاصية اللاّتجانس.

– تصاعد التوترات والصراعات.

6 – 4: أدوات بنية النظام العالمي الجديد:

أما بنية النظام العالمي الجديد فتتكون من الأدوات التالية:

– هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها مثل: **الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لها.**

– المؤسسات والهيئات والهياكل العالمية المالية والاقتصادية والتجارية مثل: منظمة **التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي.**

– الأحلاف العسكرية والاتفاقات الدفاعية المشتركة مثل: **حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.**

– التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل: **مجموعة الدول الصناعية الثماني، ومجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.**

– الشركات العالمية النشاط العابرة للحدود والجنسيات مثل: **شركة سوني كوربورشن، وجنرال موتورز، وإكسون موبيل، وجنرال إلكتريك.**

– منظمات غير حكومية تهتم بحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومكافحة الفساد والبيئة وسوق العمل والصحة وحرية الإعلام مثل: **أطباء بلا حدود، ومراسلون بلا حدود، والعفو الدولية، والصليب الأحمر.**

– **محكمة الجنايات الدولية.**

– وسائل إعلام وتواصل اجتماعي تشكل الرأي العام العالمي مثل: القنوات الفضائية، والأنترنت، وكبريات الصحف، وشبكات التواصل الاجتماعي ك: **الفيس بوك والتويتر واليوتيوب.**

قائمة المصادر والمراجع:

1 – إبراهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، ط4، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2004.

2 – قحطان أحمد وسليمان الحمداني: **النظرية السياسية المعاصرة**، دار الحامد، عمان، 2003.

3 – محمد عوض الهزايمية وفتحي عبد الله حنون: **الوجيز في الفكر العربي الإسلامي**، دار صفاء، عمان، 1993.

4 – محمد مرتضى تحسين الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: محمد محمد الطنجاني، سلسلة التراث العربي، الكويت، ج16، 1976.

5 – أحمد تركي بدوي: **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989.

6 – علي أحمد عبد القادر: **مقدمة في النظريات السياسية**، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1974.

7 – نبيل أحمد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة، 2009.

8 – نور الدين حاروش: **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة، الجزائر، 2009.

9 – صلاح أحمد هريدي: **تاريخ أوروبا الحديث**، دار الوفاء، القاهرة، 2000.

10 – لويس عوض: **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوربية**، مركز الأهرام، القاهرة، 1987.

11 – عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

12 – نعيم فرح: **الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى**، ط2، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999.

13 – عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر**، دار الفكر العربي القاهرة، 1997.

14 – عبد الغني مغربي: **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

15 – عبد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار الجيل، بيروت.

16 – مراد بن حمودة: **محاضرات في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي في الفترة المعاصرة: الفكر الاجتماعي في القرون الوسطى.**

17 – فاتح بلعمري: **محاضرات في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي.**

18 – ساطع الحصري: **دراسات عن مقدمة ابن خلدون،** مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017.

19 – مكي عبد مجيد: **العقد الاجتماعي الأسس النظرية وأبرز المنظرين.**

20 – عبد العزيز لبيب: **نظرية العقد الاجتماعي من هوبز إلى روسو.**

21 – جورج بوليتزر وجي بيس موريس كافين: **أصول الفلسفة الماركسية،** ترجمة: شعبان بركات، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1.

22 – السيد رشاد غنيم وآخرون: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع،** دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2008.

23 – محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع،** دار مجدلاوي، عمان، 2008.

24 – عبد النور منصوري: **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي،** جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

25 – مؤيد جبير محمود: **رواد الفكر السياسي الغربي في عصر النهضة،** جامعة الأنبار، العراق.

26 – كوينتن سكنر: **أسس الفكر السياسي الحديث: عصر النهضة،** ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ج1، 2012.

27 – سليم حميدان: **الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى،** جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

28 – سهيلة زين العابدين حماد: **نظرية الدولة عند ابن خلدون.**

29 – سارة عبد الله الغامدي: **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني.**

30 – محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

31 – عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: **النظرية السياسية المعاصرة**، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2007/2006.

32 – أسعد عبد الوهاب عبد الكريم: **الفكر السياسي والنظرية السياسية دراسة مقارنة**، جامعة تكريت، العراق.

33 – علاء فاهم كامل: **النظام العالمي قراءة تاريخية معاصرة.**

34 – مراد خروبي وعبد العزيز سرار: **العولمة والنظام العالمي الجديد**، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع10، جوان 2016.

35 – هدى سعيد الدوسري وتهاني عبد الله العتيق: **النظرية الماركسية.**

36 – وجيه قانصو: **الديمقراطية التاريخ والمفهوم.**

37 – إيمان أحمد: قراءات نظرية: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2016.

38 – محمد حيدر: **الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018.

39 – محمد جعرير: **ظاهرة الدولة.**

40 – حسين خلف موسى: **النظام العالمي الجديد خصائصه وسماته**، المركز الديمقراطي العربي، 2015.